PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS

بيان السياسة العامة بشأن التعزيز البرلماني للمجتمعات الديمقراطية والسلمية ومتقدمة النمو على نحو مستدام

اجتماع مجلس المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في 22 أيار/مايو 2019؛

لقد أحرزت الديمقراطية بوجه عام تقدمًا كبيرًا على مدى السنوات الأربعين الماضية، وهي تعتبر على نطاق واسع أساسية لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في نهاية المطاف. بيد أن واضعي السياسات والباحثين يشيرون في السنوات الأخيرة إلى اتجاهات تدهور الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وأن انتشار الديمقراطية قد توقف أو حتى عكس اتجاهه. وتبين الأبحاث الأخيرة أنه مع الحركات الشعبوية الجديدة والتحديات المرتبطة بالفساد والاستيلاء على الدولة، أصبحت المؤسسات الديمقراطية عرضة للخطر. ووفقًا لمؤشر السلام العالمي ارتفع عدد الصراعات في العقد الماضي إلى مستوى قياسي وبدأ التحول نحو الديمقراطية بالتوقف.[1] وبينما تكون بعض الآراء - ولا سيما الرأي العام - مفرطة في التشاؤم، تحفزها وسائط الإعلام المثيرة للقلق أو المثيرة للمشاعر، لا ينبغي اعتبار الديمقراطية أمرًا مفروغًا منه، وهناك ما يدعو إلى القلق. [2]

يؤمن المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (المشار إليه فيما يلي باسم المنتدى)، بوصفه منظمة دولية للبرلمانيين، أن صون الديمقراطية أمر أساسي للمجتمعات السلمية والنامية على نحو مستدام، والحاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية واستعادة الثقة بها أكثر حيوية من أي وقت مضى. تتمثل نظرية التغيير في المنتدى في الإسهام بإقامة مجتمعات أكثر سلمًا وتطورًا على نحو مستدام عن طريق تعزيز العمل البرلماني في تنفيذ وإضفاء الطابع العالمي على الأطر الدولية ذات الصلة بمنع العنف المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه من خلال بناء القدرات و رسم السياسات و إذكاء الوعي.

وكما أبرز الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من جدول أعمال عام 2030، فإن المؤسسات القوية هي مفتاح التنمية المستدامة. وللبرلمانيين دور حاسم يؤدونه في مهامهم التشريعية والإشرافية والتوعوية. وتقدّم الدراسات[3] أدلة على ذلك حيث تبين الاستنتاجات أن العمل مع البرلمانات هو مفتاح التنمية طويلة الأجل وأن البرلمانات بحاجة إلى أن تكون أكثر مركزية بالنسبة للبرامج الإنمائية. وهذا أمر لا يهم على الصعيد الوطني فحسب. وكما ذكر بوصفه القيمة المضافة للمنتدى، فإن للبرلمانيين أيضًا دور حيوي في سد الفجوة بين الصكوك الدولية ومستوى التنفيذ الإقليمي والوطني الذي يضمن الملكية الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، كثيرًا ما يُهمل البرلمانيون في العمل الإنمائي، مما يعني تدني القدرة البرلمانية وضعف المؤسسات في العديد من البلدان النامية. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة في النظم الديمقراطية ويمهّد الطريق أمام حكم أكثر استبدادية.

في الأوقات التي تتعرض فيها الديمقراطية للضغوط، من المهم ملاحظة أن الاستثمارات في المؤسسات والمنظمات البرلمانية ستكون أمرًا حيويًا. وبدون المبالغة في تحديد دور المنتدى وأهدافه، فإن عمل المنتدى لبناء قدرات أعضائه لا يكتسي أهمية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، بل يسهم أيضًا في زيادة الملكية والمساءلة السياسية وتعزيز الدور البرلماني ككل في نهاية المطاف وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

---

[1] مؤشر السلام العالمي 2018 ومعهد الاقتصاد والسلام، صفحة 34

[2] الحالة العالمية للديمقراطية 2017. استكشاف قدرة الديمقراطية على الصمود، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

[3] لجنة التنمية الدولية البريطانية التحقيق في تعزيز البرلمان 2015
https://publications.parliament.uk/pa/cm201415/cmselect/cmintdev/704/704.pdf

وفي ضوء ذلك، ينبغي أن يكون الاستثمار في المنظمات البرلمانية، بغض النظر عن التركيز المواضيعي أو الجغرافي، أولوية متزايدة للحكومات والجهات المانحة الأخرى حيث يشكّل صون الديمقراطية أولوية رئيسية. وبالإضافة إلى تعزيز البرلمانات الوطنية، تقدم المنظمات والشبكات البرلمانية الدولية والإقليمية والوطنية أيضًا إسهامات هامة في تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وتؤثر تأثيرًا كبيرًا فيها، وبالتالي فهي تتيح فرصًا فريدة ذات صلة للمانحين للقيام بهذه الاستثمارات.

وثمة جانب حيوي آخر يتميز به المنتدى وعدة منظمات برلمانية أخرى، وهو العمل المثمر والمشترك بين الأحزاب الذي يشكل حجر الزاوية للديمقراطية *وبناء القدرات* لمعارضة قوية. *ويمثل وجود عدد متوازن من الأعضاء الفاعلين من الأحزاب الحاكمة والمعارضة، فضلاً عن الإجراءات التي يتخذونها فيما يتعلق بهدف تنظيمهم، انعكاسًا إيجابيًا لقدرات هذه المنظمات على تحفيز العمل على نطاق أوسع.*

فيما يتعلق بولاية المنتدى، تكتسي البرلمانات والبرلمانيون أهمية خاصة لبناء السلام والتنمية المستدامين وتوفير منبر لمصالح مختلفة للتعبير عن وجهات النظر. وبدراسة التعزيز البرلماني فيما يتعلق بالعنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من الواضح أن العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتجاوز الضحايا المباشرين وأقاربهم، وله تأثير هائل على المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية ويشكّل عقبة أمام التنمية المستدامة والأمن البشري وبناء السلام. فهو يسهل انتهاكات حقوق الإنسان ويزعزع استقرار المجتمعات ويشكل عقبة أمام التنمية المستدامة والأمن البشري ويقوض الديمقراطية.

وفي هذا السياق، ينبغي للمرء أن يتذكر أيضًا أن العلاقة بين الديمقراطية والسلام قد ناقشها صانعو السياسات ودرسها الباحثون باستفاضة. وفي حين أن «نظرية السلام الديمقراطي» التي تفترض أن الديمقراطيات لا تنخرط في صراع مع ديمقراطيات أخرى قد تكون محل خلاف إلى حد كبير، فإن التحولات الديمقراطية وكذلك الانتخابات يمكن أن تولد بالفعل عدم الاستقرار والعنف. ويعاني العديد من البلدان الديمقراطية أيضًا من مستويات عالية من العنف المسلح المرتبط بالجريمة فضلاً عن الصراعات الداخلية. وفي ضوء ذلك، تعتبر المؤسسات القوية أساسية، ويؤكد المنتدى أن البرلمانيين هم أصحاب مصلحة مهمين في العمل. ولدى البرلمانيين القدرة على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والحد منه. وهي تسهم في مراقبة حيازة المدنيين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وامتلاكهم لها وتلبية الطلب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتسهم أيضًا في عمليات نقل الأسلحة بطريقة مسؤولة، إما في الحالات التي يكون فيها للبلدان مجالس تشريعية تسدي المشورة بشأن عمليات نقل الأسلحة، أو عن طريق إذكاء الوعي العام وممارسة الضغط على حكوماتها من أجل الانضمام إلى الصكوك الدولية وتنفيذها، مثل معاهدة تجارة الأسلحة ومنظمة الأمم المتحدة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، ضمن المنتدى مشاركة ومساهمة البرلمانيين النشيطين في المؤتمر الاستعراضي الثالث لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة (RevCon3) الذي ثبت أنه مثمر لأن صياغة «تشجيع التعاون القوي مع البرلمانيين» أدرجت رسميًا كجزء من التقرير النهائي[4] للمؤتمر التنقيح، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به البرلمانيون في السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيرًا، هناك أيضًا بعد جنساني واضح لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وفيما يتعلق بالحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هناك روابط قوية مع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 والقرارات اللاحقة. وتؤكد الدراسات[5] الدور المهم الذي تؤديه المرأة في تعزيز المؤسسات السياسية، وتعترف العديد من السياسات والبرامج الإنمائية بطبيعة الحال بأهمية المشاركة النشطة للمرأة والمفيدة في السلام والأمن، كما تسلط الضوء على تزايد أعداد النساء في البرلمان وإن كان ما يزال منخفضًا. إلا أنه، كثيرًا ما توجه الاستثمارات بشكل أساسي نحو النهوض بالقيادة النسائية وصنع القرار في مجال الحوكمة وإدارة القطاع العام. وفي ضوء ذلك، تتيح المنظمات البرلمانية مرة أخرى فرصًا ذات صلة للقيام باستثمارات ملموسة في البرلمانيات لتعزيز قدراتهن وزيادة المشاركة الفعالة المستدامة في وضع السياسات وصنع القرار. ومن الناحية الديمقراطية فإن دعم المرأة في أدوار برلمانية بدلاً من مجرد أدوار رسمية حكومية يسهم في وجود معارضة قوية لا غنى عنها في الديمقراطيات الحديثة.

علاوة على ذلك، ينبغي توجيه الانتباه إلى العنف والمضايقات ضد البرلمانيين. ويلزم القيام باستثمارات لتحسين الظروف التي يعمل فيها البرلمانيون بصفة عامة والبرلمانيات على وجه التحديد. وفي حين أن عدد النساء في الحياة السياسية آخذ في الازدياد، ما تزال هناك

---

[4] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الصفحة 10 (أ)
https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.192/2018/RC/3&referer=/english/&Lang=E

[5] الحالة العالمية للديمقراطية 2017. استكشاف قدرة الديمقراطية على الصمود، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

مواقف ثقافية وأبوية تحول دون قيام المرأة بدور نشط في الحياة السياسية. وخلصت دراسة عالمية[6] أُجريت في عام 2016 إلى أن 81.8% تعرضن للعنف النفسي، وأن ما يقرب من نصف المجموعة كان يخشى على أمنهن وأمن أسرهن، وأن 44.4% تلقين تهديدات تتعلق بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف. وفي حين أن انتشار أشكال العنف الأخرى أقل ولكنه ما يزال يثير القلق، فعلى سبيل المثال: بلغ العنف الجنسي 21.8% والعنف البدني 25.5%. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المرأة تحديات متعددة. على الرغم من أن المرأة تتغلب على الحواجز وتحصلها على مواقف سياسية على الورق، فإنها قد لا تكون لديها القدرة نفسها على التأثير كما لدى نظرائها من الذكور. وهذه الأرقام المذهلة للبرلمانيات اللاتي يواجهن التحيز الجنسي و المضايقة والعنف على نطاق واسع لا تقوض المساواة بين الجنسين فحسب بل تقوض أيضًا تعزيز الديمقراطية ككل.

وبالتالي، سيواصل المنتدى - بوصفه منظمة برلمانية - بذل جهود حازمة لتشجيع زيادة الملكية البرلمانية والمساءلة السياسية وتعزيز الدور البرلماني ككل - مما يسهم في نهاية المطاف في تعزيز البرلمانات من أجل الديمقراطية والسلام والاستدامة و المجتمعات المتقدمة النمو.

الأهداف

اجتماع مجلس المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في 22 أيار/مايو 2019:

يسلّم بالديمقراطية بوصفها أساسية لضمان حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والحريات الأساسية والمساواة وتعزيز السلم والتنمية المستدامة في نهاية المطاف و يوجه الانتباه إلى اتجاه تدهور الديمقراطية في السنوات الأخيرة.

يقر بمشكلة العنف في الانتخابات وما تنطوي عليه من خطر على المؤسسات الديمقراطية والسكان، وكذلك بالتحديات التي تواجهها العديد من الدول الديمقراطية فيما يتعلق بارتفاع مستويات العنف المسلح والحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يرحب بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من خطة عام 2030، وهو بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، ويدعو إلى التنفيذ الفوري للبرامج الرامية إلى تحقيق الهدف وتحقيق غاياته.

يقر بالمساهمة الهامة والإيجابية للبرلمانيين في الجهود الرامية إلى صون السلام والتنمية المستدامة وتعزيزهما، ويدرك أن الترتيبات المؤسسية الفعالة لضمان مشاركة البرلمانيين في عمليات بناء السلام تسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق السلام الدولي والتنمية المستدامة.

يشجع زيادة مشاركة البرلمانات في العمليات المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و الدولي ويدعو إلى إنشاء هياكل في العمليات الدولية من أجل الأخذ بمنظور برلماني بشأن المسائل المذكورة آنفًا.

يسلم بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تعزيز المؤسسات السياسية ويوصي بزيادة السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بدور المرأة القيادي وصنع القرار في مجال الحكم، بما في ذلك المرأة في البرلمان.

يشجع مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية المتعلقة بالسلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ويدعو إلى إنشاء هياكل في عمليات صنع القرار على جميع المستويات لجلب مهارات الشباب ووجهات نظرهم بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

يعترف بالحاجة إلى تحسين ظروف البرلمانيين المعرضين للعنف والمضايقات، ولا سيما البرلمانيات، والخطر الذي ينطوي عليه ذلك بالنسبة للمؤسسات الديمقراطية.

يشجع الحوار الجاري بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة بشأن القضايا المتصلة بالديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة، ويسلم بأهمية بناء الثقة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

يعترف بالدور الهام للمنظمات البرلمانية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، ويشجع البرلمانيين على المشاركة بنشاط في المبادرات الرامية إلى زيادة تأثير العمل البرلماني.

---

[6] ملف الاتحاد البرلماني الدولي: C:/// /المستخدمين%C 3% A4Garen/downloads/en_issues_brief-women-23nov.pdf

يشجع مجتمع المانحين على الاستثمار في البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك في المنظمات البرلمانية كوسيلة فعالة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وضمان الديمقراطية في نهاية المطاف للمجتمعات السلمية والمتقدمة على نحو مستدام.

يكلف المنتدى البرلماني وأعضائه والأمانة العامة ببذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز البرلمانات من أجل إقامة مجتمعات ديمقراطية وسلمية ومتطورة على نحو مستدام.